



بسم الله الرحمن الرحيم  
الجمهورية العربية المتحدة

# الجريدة الرسمية

(العدد ٣٢ مكرر - غير اعتيادي) القاهرة في يوم الخميس ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٧٨ - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨ (السنة الأولى)

## قرار القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن لوزير الخزانة في إصدار قرض إنتاج في حدود ١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (خمسة عشر مليوناً من الجنيهات) بالإقليم المصري ، لتمويل مشروعات الإنتاج

مادة ٢ - يطرح هذا القرض للاكتتاب بجملة واحدة بالقيمة الاسمية وبفائدة سنوية سعرها ٣٪ تدفع كل ستة أشهر بواقع نصف الفائدة السنوية . ويستملك هذا القرض بالقيمة الاسمية خلال مدة لا تزيد على عشر سنوات من تاريخ إصداره .

ويجوز لوزارة الخزانة في أي وقت ، بعد انقضاء سبع سنوات من تاريخ الإصدار أن تقوم باستهلاك القرض كله أو بعضه .

ويكون الاستهلاك الجزئي بطريق الاقتراع بجملة عينية ويعلن عنها في الجريدة الرسمية قبل الميعاد المحدد للاستهلاك بشهرين على الأقل .

مادة ٣ - يقبل الاكتتاب في القرض المشار اليه في المادة الأولى بسندات القرض الوطني ٢٪ سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٨ وذلك بالقيمة الاسمية وبالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة .

مادة ٤ - تعفى السندات الصادرة وفقاً لهذا القانون وكذلك فوائدها من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة حالية أو مستقبلية ، فيما عدا الضرائب على الشركات بجميع أنواعها .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره ، ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٨ أكتوبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٨

بالإذن لوزير الخزانة في إصدار قرض إنتاج في حدود ١٥ مليون جنيه بالإقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٣ بالإذن لوزير المالية في تحويل الدين العام وفي إصدار قروض محدودة الأجل ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض الضريبة على الشركات ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على الشركات ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛